



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة مشكلات السلع

الدورة الثانية والسبعون

روما، 26 - 28 سبتمبر/أيلول 2018

آخر المعلومات عن المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية واتفاقات
التجارة الإقليمية ودعم منظمة الأغذية والزراعة للأعضاء

موجز

يعدّ النظر في آخر المعلومات عن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة واتفاقات التجارة الإقليمية بنداً منتظماً في جدول أعمال لجنة مشكلات السلع (اللجنة) نظراً للأهمية التي توليها اللجنة لقضايا التجارة والدور الذي قد تضطلع به التجارة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية على مستوى العالم. وقد تم الاعتراف بالتجارة بوصفها إحدى وسائل التنفيذ الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعرض هذه الوثيقة آخر التطورات منذ انعقاد الدورة الحادية والسبعين للجنة مشكلات السلع، وتركز على نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في ديسمبر/كانون الأول 2017 في بوينس آيرس (الأرجنتين). وتناقش أيضاً هذه الوثيقة آخر التطورات المرتبطة باتفاقات التجارة الإقليمية. وفي القسم الختامي، تسلط الوثيقة الضوء على أنشطة الأمانة في دعم الأعضاء لصياغة الاتفاقات التجارية وإنفاذها.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

◀ الأخذ علماً بالتطورات المتعلقة بالمفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الإقليمية؛



CCP 72

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

- ◀ والتشديد على الدور الذي يمكن أن تؤديه تجارة المنتجات الزراعية بوصفها عاملاً مساهماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 منها المتمثل في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ◀ والتأكيد على أهمية الاتفاقات المتعددة الأطراف والحاجة إلى تشجيع قيام نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، قائم على القواعد، ومنفتح، وغير تمييزي ومنصف يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة والتنمية الزراعية المستدامة على مستوى العالم؛
- ◀ واستعراض ومناقشة الدعم الذي توفره منظمة الأغذية والزراعة للأعضاء في اتفاقات تجارة المنتجات الزراعية وإسداء المشورة في ما يتعلق بأنشطتهم المستقبلية في هذا المجال.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد بوبكر بن بلحسن

أمين لجنة مشكلات السلع

البريد الإلكتروني: boubaker.benbelhassen@fao.org

أولاً- آخر المعلومات عن مفاوضات منظمة التجارة العالمية-نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية وتعيين رئيس جديد للجنة الزراعة لمنظمة التجارة العالمية خلال الدورة الخاصة

- 1- انعقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس في الأرجنتين خلال الفترة من 10 إلى 13 ديسمبر/كانون الأول 2017. وفي الفترة التي سبقت المؤتمر، قدّم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عدداً من الاقتراحات للتفاوض بشأنها إلى لجنة الزراعة لمنظمة التجارة العالمية خلال دورتها الخاصة. وتناولت هذه الاقتراحات قضايا مثل الدعم المحلي، والاحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي، والقيود على التصدير، والنفاذ إلى الأسواق، والقطن، والضمانات الزراعية الخاصة، والآلية الخاصة للوقاية للبلدان النامية والتنافس في مجال التصدير.
- 2- وعلى صعيد الدعم المحلي، ركزت الاقتراحات على كيفية تقييد استخدام إجمالي الدعم المحلي المخل بالتجارة والحد من استحقاقات البلدان النامية من قياس الدعم الكلي أو إلغائها.
- 3- وفي ما يتعلق بالقطن، ركزت المناقشات على كيفية الحد من دعم القطن المخل بالتجارة.
- 4- أما في ما يتعلق بالقيود على التصدير، فقد استهدفت الاقتراحات على نحو أساسي المسائل المرتبطة بالشفافية والإعفاء من القيود على التصدير للمشتريات الغذائية التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية. وعلى صعيد النفاذ إلى الأسواق، تناول النقاش إمكانية إعداد برنامج عمل ممكن استناداً إلى نهج تدريجي لمعالجة مواضيع مثل التعريفات الجمركية القصوى وتصاعد التعريفات وتبسيطها والرسوم ضمن الحصص التعريفية المقررة.
- 5- وركزت أيضاً بعض الاقتراحات على كيفية إصلاح الطريقة الحالية التي تستخدم بها بنود الضمانات الزراعية الخاصة و/أو كيفية القضاء عليها، فضلاً عن ضرورة إنشاء آلية خاصة للوقاية وكيفية القيام بذلك. فضلاً عن ذلك، وعقب القرار الوزاري الذي صدر في بالي في عام 2013 والذي اتفقت بموجبه البلدان على اعتماد حل دائم في مجال الاحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي¹ بحلول المؤتمر الوزاري الحادي عشر، تقدّم أعضاء منظمة التجارة العالمية باقتراحات عدة تناولت عناصر مختلفة من بينها التغطية وأحكام الشفافية والضمانات وأحكام مكافحة التحايل.
- 6- وخلال مؤتمر بوينس آيرس، اتفق الأعضاء على أربعة قرارات وزارية بشأن مختلف القضايا المتصلة بالتجارة بما في ذلك الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك. ولكن، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها معالي السيدة Amina Mohamed، وزيرة الشؤون الخارجية السابقة في كينيا التي اضطلعت بدور ميسرة المفاوضات الزراعية، لم يتوصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى أي اتفاق بشأن القضايا التي جرت مناقشتها، ولا إلى أي برنامج عمل زراعي محدد لمرحلة ما بعد المؤتمر الوزاري الحادي عشر.

¹ منظمة التجارة العالمية، 38/WT/MIN(13)، القرار الوزاري الخاص بالاحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي

7- وفي بوينس آيرس، تقدّمت أيضاً مجموعات بلدان مختلفة ببيانات مشتركة اقترحت فيها مجالات إضافية للعمل في المستقبل باعتبارها جزءاً من مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وقد ركّزت ثلاثة من بين هذه البيانات على قضايا ذات أهمية خاصة في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك، وهي: "البيان بشأن إنشاء برنامج عمل غير رسمي تابع لمنظمة التجارة العالمية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم"؛ و"البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية"؛ ووثيقة بعنوان "تيسير الاستثمار من أجل التنمية". وفي البيان الأول، أعلن الموقعون عليه عن عزمهم على إنشاء مجموعة عمل غير رسمية لمناقشة قضايا مثل الحد من تكاليف التجارة وتشجيع التجارة². وفي البيان الثاني، أعلن الأعضاء عن عزمهم على الشروع بعمل استكشافي للتوصل إلى مفاوضات مستقبلية ضمن منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب التجارة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية³. وفي البيان الثالث، دعا الأعضاء إلى عقد مناقشات منظمة من أجل وضع إطار عمل متعدد الأطراف بشأن تيسير الاستثمار⁴.

8- وعقب اختتام المؤتمر الوزاري الحادي عشر⁵، بقيت المناقشات معلقة لغاية شهر أبريل / نيسان 2018، حين عُيّن سعادة السيد John Ronald Dipchandra (Deep) Ford، سفير غيانا، رئيساً جديداً للجنة الزراعة في منظمة التجارة العالمية في دورتها الخاصة. وقد أعرب السفير Ford عند تولّيه مهامه عن عزمه على مواصلة العمل الذي قام به سلفه سعادة السيد Stephen Ndung'u Karau، سفير كينيا، ومواصلة العمل لتحقيق تقدم ملحوظ في المفاوضات بشأن تجارة المنتجات الزراعية في منظمة التجارة العالمية.

9- ومنذ ذلك الحين، استهلّ السفير Ford جولة من المشاورات مع الأعضاء وعقد اجتماعات غير رسمية للدورة الخاصة للجنة الزراعة في منظمة التجارة العالمية، لإتاحة الفرصة أمام الأعضاء للإبلاغ عن أنشطتهم وتبادل الآراء بصورة تفاعلية بهدف إحراز تقدم في المفاوضات. وفي هذا الإطار، سلّط عدد من الأعضاء الضوء على دور المفاوضات الزراعية الناجعة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وقد أيد أعضاء منظمة التجارة العالمية خلال المفاوضات عموماً إمكانية أخذ الوثائق والمعلومات ذات الصلة التي تعدّها سائر المنظمات المتعددة الأطراف مثل منظمة الأغذية والزراعة، في الحسبان.

² منظمة التجارة العالمية، WT/MIN(17)/58، بيان بشأن إنشاء برنامج عمل غير رسمي تابع لمنظمة التجارة العالمية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم

³ منظمة التجارة العالمية، WT/MIN(17)/60، البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية

⁴ منظمة التجارة العالمية، WT/MIN(17)/59، البيان الوزاري المشترك بشأن تيسير الاستثمار من أجل التنمية

⁵ ينقل هذا القسم الحالة وقت الصياغة (بداية شهر يونيو/ حزيران). وستجري إحاطة اللجنة علماً بأي تطورات تطرأ خلال عرض هذه الوثيقة.

ثانياً - اتفاقات التجارة الإقليمية

10- تُعتبر اتفاقات التجارة الإقليمية بمثابة "اتفاقات تجارية ذات طابع تفضيلي متبادل"⁶ وهي تشمل اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والأقليمية، والاتحادات الاقتصادية والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة.⁷ وتسمح المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بعقد اتفاقات التجارة الإقليمية بشرط ألا يتم وضع حواجز أمام البلدان الواقعة خارج منطقة التجارة الحرة. ويتعيّن على الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الإحاطة علماً باتفاقات التجارة الإقليمية التي يشاركون فيها.

11- ومنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية في الأول من يناير/كانون الثاني 1995 وبموازاة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أصبحت اتفاقات التجارة الإقليمية خياراً شائعاً لتحرير التجارة. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، ازداد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية المبلّغ عنها لمنظمة التجارة العالمية من قرابة 50 إلى 287 اتفاقاً سارياً حالياً.

12- وقد ازدادت التجارة التي تندرج في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية، بالنسبة المئوية من إجمالي تجارة المنتجات الزراعية، من نسبة 45 في المائة في عام 2007 إلى نسبة 51 في المائة في عام 2012 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 8.2 في المائة. وبالمقارنة، نمت تجارة المنتجات الزراعية المدرجة خارج إطار اتفاقات التجارة الإقليمية بنسبة 3.3 في المائة سنوياً في الفترة نفسها.⁸

ألف - اتجاهات اتفاقات التجارة الإقليمية

13- اعتباراً من يونيو/حزيران 2018، سجل الاتحاد الأوروبي أكبر عدد من الإخطارات إلى منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق باتفاقات التجارة الإقليمية (40 إخطاراً)، تليه بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (30)⁹ وشيلي (29) وسنغافورة (22) وتركيا (22) وكوريا الجنوبية (18) وأوكرانيا (18). وبالتالي، تم الإبلاغ عن 97 اتفاقاً من اتفاقات التجارة الإقليمية في أوروبا، و83 في شرق آسيا و59 في أمريكا الجنوبية.¹⁰

14- ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة مشكلات السلع في أكتوبر/تشرين الأول 2016، واصل أعضاء منظمة التجارة العالمية المشاركة بنشاط في مفاوضات اتفاقات التجارة الإقليمية. ويبيّن الجدول 1 اتفاقات التجارة الإقليمية

⁶ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، آلية الشفافية الخاصة باتفاقات التجارة الإقليمية، القرار المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2006

⁷ تسمح المادة الرابعة والعشرون من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بإنشاء مناطق التجارة الحرة اتحادات جمركية، ويتضمن هذا الاتفاق بنداً استثنائياً خاصاً لمبدأ أساسي من مبادئ منظمة التجارة العالمية بشأن عدم التمييز بين أعضاء المنظمة (الذي يشمل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"). فضلاً عن ذلك، تنص الفقرة 2 (ج) من قرار عام 1979 بشأن المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية والمعاملة بالمثل والمشاركة الأكمل للبلدان النامية والمعروفة ببند التمكين-على إمكانية وضع ترتيبات لاتفاقات التجارة الإقليمية تغطي تجارة السلع بين البلدان النامية.

⁸ مجلس التجارة والتنمية، في الدورة الحادية والستين، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

⁹ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وتضم آيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا.

¹⁰ يمكن الاطلاع على تشكيل المناطق على الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية على العنوان التالي:

http://rtais.wto.org/userguide/User%20Guide_Eng.pdf

التي تشمل أحكاماً زراعية والتي تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية عنها في الفترة الممتدة بين أكتوبر/تشرين الأول 2016 ويونيو/حزيران 2018. ويظهر اهتمام البلدان النامية بالتفاوض على اتفاقات التجارة الإقليمية وإبرامها من خلال وجود اتفاق واحد فقط من بين اتفاقات التجارة الإقليمية لا يشمل بلداً نامياً واحداً على الأقل (وهو الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وكندا).

الجدول 1 - اتفاقات التجارة الإقليمية المبلغ عنها لمنظمة التجارة العالمية في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2016 ويونيو/حزيران 2018 (منظمة التجارة العالمية)

اتفاق التجارة الإقليمية	تاريخ الإخطار
الصين _ جورجيا	05 أبريل/نيسان 2018
السلفادور _ إكوادور	22 مارس/آذار 2018
السوق الجنوبية المشتركة _ جمهورية مصر العربية	19 فبراير/شباط 2018
هونغ كونغ والصين _ مكاو والصين	18 ديسمبر/كانون الأول 2017
الاتحاد الأوروبي _ كندا	19 سبتمبر/أيلول 2017
كندا _ أوكرانيا	13 سبتمبر/أيلول 2017
شيلي _ تايلند	12 سبتمبر/أيلول 2017
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة _ جورجيا	29 أغسطس/آب 2017
السوق الجنوبية المشتركة _ الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي	19 يوليو/تموز 2017
الهند _ تايلند	18 يونيو/حزيران 2017
الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية _ فييت نام	04-مايو/أيار 2017
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى _ انضمام بنما	24 أبريل/نيسان 2017
الاتحاد الأوروبي _ غانا	03 أبريل/نيسان 2017
الاتحاد الأوروبي _ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	03 أبريل/نيسان 2017
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا	03 أبريل/نيسان 2017
الاتحاد الأوروبي _ كولومبيا وبيرو _ انضمام الإكوادور	02 مارس/آذار 2017
تركيا _ ماليزيا	20 فبراير/شباط 2017
السوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا _ انضمام جمهورية مصر العربية	03 يناير/كانون الثاني 2017
تركيا _ مولدوفا	13 ديسمبر/كانون الأول 2016
تحالف المحيط الهادئ (شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو)	03 نوفمبر/تشرين الثاني 2016
كوستاريكا _ كولومبيا	31 أكتوبر/تشرين الأول 2016
كوريا الجنوبية _ كولومبيا	05 أكتوبر/تشرين الأول 2016

15- بالإضافة إلى ذلك، ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة مشكلات السلع، تم التوقيع على عدد من اتفاقات التجارة الإقليمية ولكنه لم يجر الإبلاغ عنها بعد. وتشمل هذه الاتفاقات اتفاق شراكة المحيط الهادئ الشاملة والتدرجية ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

16- وقد وقع أحد عشر بلداً من البلدان المطلة على المحيط الهادئ على اتفاق شراكة المحيط الهادئ في 8 مارس/آذار 2018، وهي أستراليا والمكسيك واليابان وبروني وبيرو وسنغافورة وشيلي وفييت نام وكندا وماليزيا ونيوزيلندا. ومن المتوقع أن يدخل الاتفاق حيز النفاذ بعد أن تصادق عليه ستة أطراف على الأقل.

17- أما الاتفاق الذي ينص على إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فقد وقع عليه 44 بلداً إفريقياً في 21 مارس/آذار 2018، بهدف تحرير التعريفات الجمركية تدريجياً والحدّ من الحواجز غير الجمركية بما في ذلك في تجارة المنتجات الزراعية. ويتضمن الاتفاق بروتوكولات تغطي التجارة في السلع والتجارة في الخدمات، وآلية لتسوية النزاعات، وكذلك مجموعة من الملحقات. وقد اتفقت البلدان أيضاً على "برنامج عمل للمرحلة الانتقالية ولتنفيذ الاتفاق" بهدف وضع اللمسات الأخيرة على الجداول الزمنية لالتزاماتها في ما يتعلق بالسلع والخدمات، كجزء من جدول الأعمال المقرر لغاية عام 2019. وبعد ذلك، ستركز المرحلة الثانية من المفاوضات على حقوق الملكية الفكرية والاستثمار وسياسات المنافسة. وإنّ الأطراف في طور التصديق على هذا الاتفاق وبروتوكولاته وملحقاته. وينبغي أن يصادق 22 بلداً على الأقل على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ليدخل الاتفاق حيز النفاذ.

18- وما زال عدد كبير من اتفاقات التجارة الإقليمية قيد التفاوض. وفي ما يلي قائمة غير حصرية بهذه الاتفاقات: اتفاق التجارة الحرة بين السوق المشتركة الجنوبية والاتحاد الأوروبي القائمة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وبلدان السوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية؛ والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة؛ واتفاق التجارة الحرة بين الهند وأستراليا؛ واتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية وإسرائيل؛ واتفاق التجارة الحرة بين اليابان وكوريا الجنوبية، واتفاق التجارة الحرة بين الصين والنرويج؛ واتفاق التجارة الحرة بين كندا وسنغافورة؛ وإعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية؛ واتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي واندونيسيا؛ واتفاق التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ واتفاق التجارة الحرة بين باكستان وماليزيا؛ وما إلى ذلك.

باء- طريقة تناول مسألة الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية

19- قد يختلف نطاق موضوع الزراعة وعمقه على نحو كبير من اتفاق إلى آخر ضمن كل اتفاق من اتفاقات التجارة الإقليمية. ولكن، ما زال بعض التخصصات في تجارة المنتجات الزراعية مثل أحكام النفاذ إلى الأسواق المرتبطة بالتعريفات الجمركية أو القيود الكمية أو التدابير التجارية العلاجية من بين أمور أخرى، يمثل ركناً أساسياً في العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية.

20- ومن المؤلف أن تتعهد الأطراف في أي من اتفاقات التجارة الإقليمية بإلغاء التعريفات للدول الأولى بالرعاية أو تخفيضها على السلع التي يستوردها كل طرف من الطرف الآخر. وعموماً، تشهد المنتجات الزراعية "غير الحساسة" تخفيضات أكبر على التعريفات الجمركية مقارنة بغيرها من المنتجات. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة التجارة العالمية¹¹ بشأن أحكام اتفاقات التجارة الإقليمية التي يبلغ عددها 115 اتفاقاً وقد أبرمها 61 عضواً في منظمة التجارة العالمية، تم تحرير، في المتوسط، نسبة 52 في المائة من خطوط التعريفات الجمركية للمنتج الزراعي عند دخول الاتفاقات حيز التنفيذ، فيما تم تحرير نسبة 72 في المائة من هذه الخطوط عند انتهاء فترة التنفيذ. وفي المقابل، قد يُعفى في الكثير من الأحيان عدد من المنتجات "الحساسة" التي قد تمثل استناداً إلى الميزة النسبية للبلد في منتجات الألبان أو السكر أو الحبوب أو اللحوم أو الدهون أو الزيوت أو الأسماك أو الفاكهة أو الخضار، من تحرير خطوط التعريفات الجمركية، فيجري تطبيق حصص معدلات التعريفات الجمركية بغرض تنظيم الواردات.

21- وتُعالج التدابير غير الجمركية أيضاً في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن اتفاقات التجارة الإقليمية تعاد التأكيد ببساطة على الحقوق والالتزامات المتفق عليها على أساس متعدد الأطراف في اتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، يشير البعض الآخر على نحو مفصّل إلى الأحكام القائمة. وتشير دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية التي تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية عنها بين العامين 2001 و2014، إلى أن نسبة 77 في المائة من هذه الاتفاقات تتضمن بنداً يعاود التأكيد على أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة، وأن نسبة 74 في المائة من هذه الاتفاقات تتضمن بنداً بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.¹² وتخلص دراسة أخرى أجرتها منظمة التجارة العالمية إلى أن جميع اتفاقات التجارة الإقليمية التي تم إبلاغ المنظمة عنها في الفترة الممتدة بين العامين 2010 و2014 تتضمن أحكاماً بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة.¹³ فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من أن اتفاقات التجارة الإقليمية تعاد التأكيد عادةً على الحقوق والالتزامات التي تنص عليها قواعد منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بحظر الصادرات والقيود المفروضة عليها، فإنها في الكثير من الأحيان تحيد عن هذه القواعد عندما تتعلق المسألة بالضمانات الزراعية وتنص على التزامات ثنائية لتغطية عدد محدود من المنتجات، ومدة التدابير، وطرق تطبيق الضمانات.¹⁴

ثالثاً - دعم منظمة الأغذية والزراعة للأعضاء في مجال اتفاقات التجارة

22- توفر منظمة الأغذية والزراعة بموجب برنامجها الاستراتيجي الرابع المعنون "تمكين نُظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة" الدعم لأعضائها في إعداد المفاوضات التجارية وتنفيذ الاتفاقات التجارية من خلال: (1) توفير المعلومات

¹¹ WTO، 2016، Regional Trade Agreements and the Multilateral Trading System, ed. Rohini Acharya, Cambridge University Press.

¹² Lejarraga, I. 2014, "Deep Provision in Regional Trade Agreements: How Multilateral Friendly?" OECD Trade Policy Paper, No. 168, OECD Publishing, Paris.

¹³ منظمة التجارة العالمية، A. C. Molina, V. Khoroshavina, 2015, TBT provisions in Regional Trade Agreements: to what extent do they go beyond the WTO TBT Agreement?

¹⁴ ملخص منظمة الأغذية والزراعة بشأن سياسات التجارة عن "طريقة تناول مسألة الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية"، منظمة الأغذية والزراعة. 2017.

والتحليلات؛ (2) وتحفيز تنمية القدرات؛ (3) وتيسير الحوار حول جوانب مختلفة من تجارة المنتجات الزراعية. وتشير الفقرات التالية إلى عيّنة من الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة لدعم البلدان الأعضاء.

23- وفي الفترة التي سبقت المؤتمر الوزاري الحادي عشر، قدمت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة من الملخصات عن السياسات التجارية الرامية إلى توسيع وعميق فهم القضايا الرئيسية المرتبطة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة مثل التعريفات الجمركية وتصاعد التعريفات والتعريفات غير الجمركية في تجارة المنتجات الزراعية والقيود على التصدير وطريقة تناول مسألة الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية.

24- وفي يوليو/تموز 2017، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية مطبوعاً مشتركاً بشأن المواصفات التجارية والغذائية، مشيرتين إلى طريقة تحديد المواصفات الدولية الخاصة بسلامة الأغذية من خلال برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أي هيئة الدستور الغذائي، وكيفية تطبيق هذه المواصفات في سياق الاتفاقات بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية والحوافز التقنية أمام التجارة.

25- وفضلاً عن ذلك، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة خمس مذكرات فنية وملخصات عن السياسات تعالج جوانب مختلفة، بما في ذلك مذكرة فنية بشأن التجارة والتغذية والأمن الغذائي، ومذكرة فنية بشأن القرار الصادر عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في نيروبي بشأن التنافس في مجال التصدير.

26- وأتاحت منظمة الأغذية والزراعة تطوير القدرات في مجال التجارة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى من خلال المبادرة الإقليمية حول تجارة المنتجات الغذائية الزراعية وتكامل الأسواق. وواصلت المنظمة دعمها لشبكة الخبراء في تجارة المنتجات الزراعية في أوروبا وآسيا الوسطى التي تأسست في عام 2014 من أجل تعزيز الحوار الذي يقوده الخبراء والقائم على السياسات المستندة إلى الأدلة بشأن قضايا تجارة المنتجات الزراعية. وقد استهدفت المنظمة أيضاً في إطار الجهود التي تبذلها لجمع معلومات كمية عن السياسات التجارية، دراسة تجريبية لتقييم مؤشرات السياسة الزراعية في ستة بلدان في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (وهي أذربيجان وأرمينيا وبيلاروس وجورجيا وقيرغيزستان ومولدوفا).

27- وعلاوةً على ذلك، عملت منظمة الأغذية والزراعة مع أصحاب المصلحة في بلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية من أجل تحسين القدرات المتعلقة بالتجارة من خلال سلسلة من الدورات التدريبية وحلقات الحوار الإقليمية الهادفة، التي تناولت مواضيع مثل الموازنة بين خطط الاستثمار الزراعي والتجارة، والتكامل الإقليمي، واستراتيجيات تشجيع التصدير وشروط نفاذ منتجات محددة إلى الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت منظمة الأغذية والزراعة جلسات حوار وطنية في كل من تنزانيا ورواندا وزامبيا وموزامبيق، مساهمةً بذلك في تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والسياسات الوطنية التجارية عن طريق تحديد المجالات التي تربط بين الأولويات التجارية والزراعية وإعداد اقتراحات المشاريع من أجل تعزيز تجارة المنتجات الزراعية.

28- وعقدت أيضاً منظمة الأغذية والزراعة و/أو شاركت في عدد من اللقاءات الحوارية وحلقات العمل المرتبطة بقضايا التجارة الرئيسية الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تؤثر في الزراعة والأمن الغذائي. وقد شملت هذه الفعاليات ضمن

جملة مناسبات أخرى، اجتماعين في الأرجنتين حول المفاوضات بشأن تجارة المنتجات الزراعية تهيئة للمؤتمر الوزاري الحادي عشر؛ وندوة في سويسرا حول الآلية الخاصة للوقاية والاحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي (31 مايو/أيار 2017)؛ وحلقة عمل إقليمية في أوكرانيا حول تأثير إبرام اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في تجارة المنتجات الغذائية الزراعية (30 مايو/أيار - 01 يونيو/حزيران 2017)؛ وحلقة عمل في أوزبكستان حول التأثيرات المترتبة على السياسات الزراعية والتجارية عقب انضمام البلاد إلى منظمة التجارة العالمية (21-22 يونيو/حزيران 2018). وكذلك نُظِّمَت حلقتا نقاش على هامش المؤتمر الوزاري الحادي عشر، حيث تناولت الحلقة الأولى موضوع "تجارة المنتجات الغذائية الزراعية وتغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة" فيما تناولت الحلقة الثانية موضوع "تجارة المنتجات الزراعية والعمالة والحد من الفقر: تجارب من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي". وبالإضافة إلى ذلك، عقدت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً جلسات عمل عدّة خلال منتدى منظمة التجارة العالمية السنوي العام حول قضايا مرتبطة بدور تجارة المنتجات الزراعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

29- وفي 24 أكتوبر/تشرين الأول 2017، نُظِّمَ حدث رفيع المستوى برعاية لجنة مشكلات السلع بعنوان "التجارة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030" بهدف توعية الأعضاء وإعلامهم بالتقدم المحرز في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تجارة المنتجات الزراعية وفي الإعداد للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، ولمناقشة وتسليط الضوء على دور التجارة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتحديد الاحتياجات الخاصة بالأمن الغذائي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد شارك في هذا الحدث إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة كل من منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة.